

تقرير يكشف تفاصيل الحملات الموجهة ضد وزارة الخدمة المدنية والتأمينات

جهات نافذة تغذي حملات إعلامية بعد إقدام وزارة الخدمة على فضح الفساد المستشري في إداراتها

«الأمناء» تقرير خاص:

كشفت مصادر خاصة تفاصيل الحملات الإعلامية والسياسية الموجهة ضد قيادة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال.

وقالت المصادر «إنه خلال الأيام الماضية ظهرت حملات منظمة من قبل بعض الشخصيات التي فقدت مصالحتها أو من كان تطبيق القانون والعدالة الاجتماعية يخيفهم»، مؤكدة أن هناك «جهات نافذة تغذي هذه الحملات، لا سيما عند إقدام وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال بفضح الفساد المستشري والتلاعبات في الهيئة العامة للتأمينات».

وأشارت المصادر إلى أن تلك الحملات جاءت بهدف تعطيل منح أبناء الجنوب علاواتهم وتسوياتهم التي حرّموا منها طيلة العقود الماضية بفعل ممارسات نظام صنعاء العبثية ضد الجنوبيين.

وأكدت المصادر أن تلك الحملات، التي يقودها بعض الشخصيات والممولة من جهات نافذة، جُن جنونها عند قيام وزارة الخدمة المدنية والتأمينات بفتح فرص عمل للشباب في محافظات الجنوب المحررة.

ونوهت بأنه منذ عام ٢٠١٥م، ونتيجة الفراغ السياسي وغياب السلطات، استغلّت عصابة علي محسن الأحمر الوضع ووظفوه لصالحهم بدون رادع لا أخلاقي ولا إنساني، مؤكدة أنه كان يقوم بعمل خبيث من خلال منح شماليين موالين له مناصب أو وظائف لا يستحقها على حساب من يستحق من الجنوبيين، بهدف خلق حالة من الكراهية.

وتحدثت المصادر أن «شروط الترقية يحكمها القانون وليس وزارة الخدمة المدنية والتأمينات، وهي قوانين سليمة ولا عيب فيها». مشيرة إلى أنه إذا أساء أحد استخدام أو تطبيق القانون فلا يعني هذا أن تسيير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات على هذا النهج.

وتابعت: «فتحت وزارة الخدمة المدنية والتأمينات وظائف جديدة ومنحت مناصب جديدة وعلاوات وتسويات ودورات تدريبية في إطار المناطق المحررة». وأكدت أن «صرف العلاوات والتسويات والوظائف في مناطق الجنوب المحررة لا ترضي الشماليين».

واستطردت: «المشكلة ليست في الحصول على الوظيفة، فالمشكلة أن من يقف وراء هذه الحملة معروفون ويريدون استصدار قرارات بمناصب مدراء عموم أو وكلاء مباشرة دون التقيد بالسلم الوظيفي بمبرر أن كل حزب

في السلطة يمنح مناصريه وظائف عليا في الدولة».

وأوضحت المصادر أن الرقم الوطني يصدر من صنعاء اليمنية؛ لأن هناك من منع صدوره من العاصمة الجنوبية عدن، ولكن الحصول عليه يمنع ازدواج الوظيفي، لذا هناك حالات كثيرة الآن تتقدم لوزارة الخدمة المدنية تطلب

الخدمة المدنية والتأمينات فيما يخص التدريب والتأهيل والمناصب وهي إعطاء ٧٠٪ للشباب أقل من أربعين، و٢٠٪ لمن هم بين ٤٠-٦٠، و١٠٪ لما فوق ٦٠ سنة، مؤكدة ضرورة توفر الشروط مع الكفاءة والنزاهة والانضباط والولاء. وكان وزير الخدمة المدنية والتأمينات في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال أ.د.

العاصمة عدن والمحافظات المحررة بشأن الرفع بالاحتياجات الضرورية والعاجلة من الوظائف لتسيير مهامها الحالية.

وجاء ذلك التعميم بهدف التخفيف من ظاهرة البطالة السائرة وخلق فرص عمل للشباب العاطلين عن العمل والقضاء على البطالة المقنعة من خلال إعادة توزيع الموارد البشرية والاستفادة القصوى من الكفاءات والخبرات بين وحدات الخدمة العامة، إلى جانب تذليل الكثير من الصعوبات والمعوقات التي تعترض سير نشاط الوزارة، وتحريك الجمود الحاصل في العديد من القضايا المهمة.

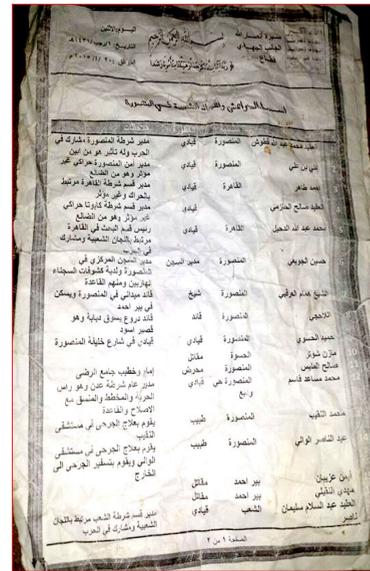
وتضمن التعميم رفع خطة الاحتياجات من الوظائف التي تمثل أولوية قصوى وعاجلة لتسيير النشاط الحالي، وكشف بالقوى العاملة الفاضلة عن حاجة الوحدة من فئة القادرين على العمل، وكشف بالمعينين المؤرخين على الوحدة من دفعة عام 2011م والذين لم يتم ترتيب مهام عمل لهم حتى الآن.

كما حملت الوزارة في تعميمها كافة وحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية المشمولة بهذا التعميم مسؤولياتها تجاه القضايا المطروحة وتأمل تفاعلها بسرعة رفع الكشوفات المطلوبة.

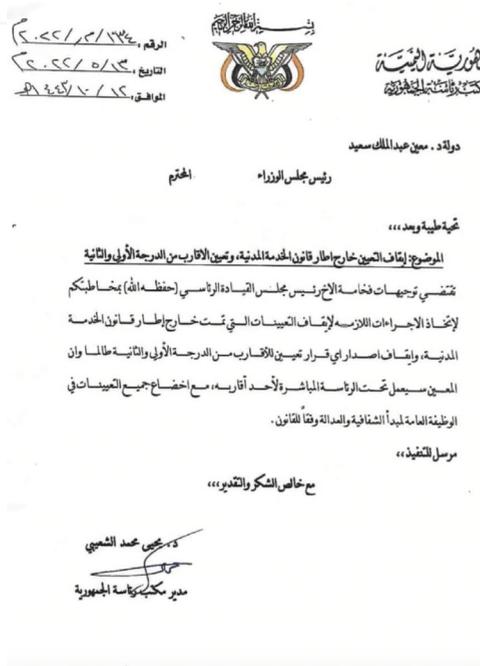
ولاقى تعميم وزير الخدمة المدنية والتأمينات في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال حالة من الاستياء لدى البعض الذين لا يرغبون بتطبيق القانون، محاولين توجيه اللوم للوزير، رغم أن هذا القرار جاء بتوجيهات رئاسية وليس وزير الخدمة المدنية من اتخذه، حيث أصدر رئيس مجلس الوزراء في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال قراراً بإيقاف التعيين خارج إطار قانون الخدمة المدنية وتعيين الأقارب من الدرجة الأولى والثانية.

وجاء قرار معين عبدالمالك بعد خطاب وجهه رئيس مجلس القيادة الرئاسي عبر مدير مكتبه د. يحيى محمد الشعيبي بضرورة إيقاف التعيين خارج إطار قانون الخدمة المدنية، وتعيين الأقارب من الدرجة الأولى والثانية.

ويؤكد مراقبون أن هناك حرباً شرسة ضد قيادة وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في حكومة المناصفة بين الجنوب والشمال، مطالبين جميع الجنوبيين بالوقوف خلف الوزير الوالي.



مراقبون: هناك حرب شرسة ضد قيادة وزارة الخدمة المدنية



عبد الناصر أحمد السوالي أصدر تعميماً وزارياً لكافة وحدات الخدمة العامة والوحدات الإدارية على مستوى السلطتين المركزية والمحلية في

التنازل عن الوظيفة المزدوجة لأنها تعلم أن الرقم الوظيفي سيظهر ذلك. وتحدثت المصادر عن مشروع وزارة